

تقرير حالة البلاد 2019

ملخص تشبيك مراجعات محور القطاعات الاقتصادية

(الصناعة والتجارة والمنشآت الصغيرة
والمتوسطة، السياحة،
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
والتحول الرقمي)



التقديم

جاء تقرير حالة البلاد لعام 2019، متمشياً مع تقرير حالة البلاد لعام 2018 في استكمال مراجعة ومراقبة أداء القطاعات المختلفة والاستراتيجيات المعدّة لها ومدى تنفيذها، مغايراً في شكله وصيغة تشبيكه من حيث دمج عدد من القطاعات ضمن محور واحد. وتأتي أهمية التشبيك من حقيقة أنّ عمل القطاعات المنضوية في كل محور يجب أن يُنظر إليها جميعاً في آن واحد نتيجة التقاطعات والترابطات الكبيرة فيما بينها.

ويأتي تشبيك محور القطاعات الاقتصادية ليؤكد على مستوى التكامل الاقتصادي من جهة، وترابط الاستراتيجيات وخطط العمل المعدّة لها من جهة أخرى، والخروج بتوصيات لتعزيز هذا المحور في المستويات المختلفة للقطاعات الثلاثة التالية:

(1) قطاع الصناعة والتجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

(2) قطاع السياحة.

(3) قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي.

إنّ العلاقة بين هذه القطاعات تكاملية، ويأتي الترابط بينها من كونها تعكس حال المنشآت العاملة في القطاعات المختلفة، والتي تتسم بكونها في معظمها صغيرة ومتوسطة، مع الإشارة إلى أن نسبة تلك المنشآت تصل إلى 99% من إجمالي المنشآت بحسب التعريف المستخدم. ومن جانب آخر، تظهر طبيعة الترابط الفني والعنقودي، إذ إن أنشطة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الصناعة والتجارة وما تشمله من خدمات، تشكل ركيزة قوية الارتباط بقطاعي السياحة والاتصالات، كما أن الريادة إلى جانب تبني تكنولوجيات جديدة من خلال التحول الرقمي وما إلى ذلك، أصبح ركيزة أساسية للقطاعات الاقتصادية كافة، إذا ما أرادت تطوير عملها ورفع تنافسيتها وضمان الاستمرارية.

من هذا المنطلق، وعلى الرغم من الارتباط الوثيق بين هذه القطاعات والتكامل في ما بينها، إلا أن هنالك سمات بارزة تعيق هذا التكامل، ولعل أبرزها أن كل قطاع منها يعمل بشكل منفرد ضمن جهات مسؤولة ومنظمة خاصة به، وتضعف الترابطات في ما بين هذه الجهات، وهذا بحد ذاته يؤثر حتماً على التشبيك بين الاستراتيجيات والخطط الخاصة بهذه القطاعات، وهو ما ظهر على أرض الواقع، إذ إن الخطط والاستراتيجيات لا تعكس مستوى الترابط الفني بين هذه القطاعات.

الاستراتيجيات ومستوى التشبيك بينها

تتنوع الخطط الاقتصادية والاستراتيجيات التنموية التي تحمل في طياتها إجراءات لتحقيق التنمية الاقتصادية في الأردن، من خلال تقسيمها إلى قطاعات محددة تتمثل ببيئة الأعمال بشكل عام، وبالقطاعات الاقتصادية الفرعية بشكل خاص. وخلال السنوات الخمس الأخيرة شهدت المملكة تقلبات بارزة على مستوى هذه الاستراتيجيات، جراء صدورها ثم تبديلها بشكل متسارع يدعو للوقوف ملياً حول الهدف والمغزى من هذا التغيير المستمر. ويمكن ترتيب هذه الاستراتيجيات بشكل تسلسلي على النحو التالي:

- «رؤية الأردن 2025»، والتي أُعدت خلال عام 2015 لترسم طريقاً للمستقبل وتحدد الإطار العام المتكامل الذي سيحكم السياسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة على إتاحة الفرص للجميع. ومن مبادئها الأساسية: تعزيز سيادة القانون، وتكافؤ الفرص، وزيادة التشاركية في صياغة السياسات، وتحقيق الاستدامة المالية وتقوية المؤسسات.
- خطة تحفيز النمو الاقتصادي (2018-2022)، والتي أُعدت خلال عام 2017 واستندت في إعدادها إلى «رؤية الأردن 2025». وتشمل الخطة استراتيجيات اقتصادية ومالية موزعة قطاعياً، وتوضح التدخلات الإضافية اللازمة، سواء كانت على شكل سياسات أو مشاريع حكومية أو استثمارات بالشراكة مع القطاع الخاص، والتي يجب تنفيذها لتحفيز نمو القطاعات المختلفة.
- وثيقة «على خطى النهضة»، والتي تم إعدادها نهاية عام 2018، إذ أعلنت الحكومة من خلالها أولوياتها لعامي 2019/2020 لتعزيز ثلاثة محاور: دولة القانون، ودولة الإنتاج، ودولة التكافل. وقد أطلقت الحكومة في تشرين الأول 2009 وفي إطار سعيها بهذا الخصوص، حزمة من الإجراءات الهادفة لتنشيط الاقتصاد الوطني وحفز الاستثمار.

وعلى صعيد مستوى التكامل والتشبيك بين القطاعات الاقتصادية في هذه الاستراتيجيات، يتضح أن السمة العامة هي تخصيص محور خاص لكل قطاع اقتصادي خلال هذه الاستراتيجيات تُعنى بتنفيذه الجهات المسؤولة عن كل قطاع، لكن ما حملته وثيقة «على خطى النهضة» من محور منفرد لدولة الإنتاج وما تضمنه من أولويات حكومية، يؤكد الترابط بين القطاعات الاقتصادية محور الحديث في هذا التشبيك، والتي يمكن إيضاحها من خلال الأهداف الرئيسية لمحور دولة الإنتاج وعلى النحو التالي:

- النمو من خلال زيادة الأعمال والتجارة؛ وتضمن مشاريع لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والإبداع والابتكار، والصادرات الوطنية.
 - النمو من خلال الاستثمار والنهوض بقطاعات اقتصادية يتميز بها الأردن؛ وتضمن تحفيز قطاعات اقتصادية، كالسياحة، وتكنولوجيا المعلومات، والصناعة.
- وبالتالي، فإن مضمون وثيقة «على خطى النهضة»، جاء ليؤكد على ترابط القطاعات الاقتصادية، وضرورة التشبيك في ما بينها، ولكن تنفيذ هذه الأولويات جاء ليؤكد على ضعف التشبيك بين الاستراتيجيات الخاصة بكل قطاع والجهات المنفذة والمعنية بها، وعمل كل منها على خطط واستراتيجيات متخصصة. إذ يعمل القطاع الصناعي بشكل خاص من خلال السياسة الصناعية، ويرتبط القطاع التجاري بسياسات التجارة الخارجية وما تضمنته الخطط الاقتصادية. في حين أن قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ما زال يعمل من دون استراتيجية واضحة تحكم عمله، أما قطاع السياحة فيرتبط بالاستراتيجية الأردنية للقطاع السياحي، ويرتبط قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي باستراتيجية التحول الرقمي بشكل رئيسي.
- وتجدر الإشارة إلى أن العديد من محاور وأهداف هذه الاستراتيجيات المتخصصة تتشابه في ما بينها، وتؤكد على ضرورة بناء علاقات استراتيجية بين الجهات المنفذة من الحكومة والقطاع الخاص، فعلى سبيل المثال: أحد أهداف الاستراتيجية الأردنية للقطاع السياحي هو استخدام وسائل التسويق الرقمي وزيادة المحتوى الرقمي عن الأردن والاستفادة من المحتوى المتوفر، وذلك باستخدام المنصات الإلكترونية ومواقع وكلاء السياحة والسفر على شبكة الإنترنت، وبناء مكتبة رقمية شاملة لجميع التجارب السياحية في الأردن. وهذا يرتبط بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي بشكل كامل. وعلى مستوى السياسة الصناعية، فإن أبرز محاورها هو تضمين الإبداع والابتكار من خلال تعزيز المكون التكنولوجي، وزيادة القيمة المضافة للمنتجات الصناعية، والتوجه نحو سبل وتقنيات إنتاج جديدة، كالذكاء الصناعي. وهذا يرتبط أيضاً بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي.

التحديات التي تحدّ من ضعف تنفيذ الاستراتيجيات

من خلال المراجعات، ظهرت سمات عديدة عامة ومشتركة تعيق تنفيذ جُل الاستراتيجيات وخطط العمل الخاصة بالقطاعات الاقتصادية، ما تسبّب في عدم تحقّق الأهداف والمؤشرات المأمولة منها. ويمكن إجمال هذه المعوقات في ما يلي:

- تعدد الاستراتيجيات وخطط العمل وتداخلها، وضعف الارتباط في ما بينها.
- ضعف المتابعة والتنسيق والتقييم المستمر لأداء وعمل الخطط والاستراتيجيات.
- التغيير المستمر للخطط والاستراتيجيات الموضوعية دون تقييم لسابقتها، بالإضافة إلى عدم وضوح أسباب التغيير.
- تداخل الجهات المسؤولة عن تنفيذ الخطط والاستراتيجيات، وغياب التنسيق بينها، سواء على مستوى الجهات الحكومية في ما بينها، أو على مستوى الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- محدودية الموارد المالية المتاحة والمرصودة لتنفيذ الاستراتيجيات والخطط المعلنة.

التوصيات والنظرة المستقبلية

- تطوير مجلس مشترك من القطاعين العام والخاص يضم القطاعات الاقتصادية (قطاع الصناعة والتجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وقطاع السياحة، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي)، وبحث أوجه التشبيك في ما بين خطط عملها، لضمان التنسيق والمتابعة.
- إقرار استراتيجية ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبشكل يمنحها القدرة على المساعدة في التشبيك والدمج بين القطاعات الاقتصادية من خلال عناقيد وسلاسل قيمة ترفع من تنافسية هذه القطاعات وقدرتها.
- تطوير اقتصاد رقمي يؤدي إلى تنمية اقتصادية مستدامة وإلى زيادة دخل المواطن، من خلال توظيف التكنولوجيا الرقمية الحالية والناشئة التي توفرها قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (مثل الذكاء الاصطناعي، وسلسلة الكتل، وإنترنت الأشياء)، وربطها مع القطاعات الاقتصادية من السياحة والتجارة والصناعة والريادة.
- مراجعة القوانين والأنظمة ذات العلاقة لضمان توافقها مع غايات الاقتصاد الرقمي وتيسير تطوره، والتشبيك فيما بين هذه القطاعات.

عطفاً على ما سبق، واستشراقاً لمستقبل القطاعات الاقتصادية في الأردن من خلال متابعة أبرز التطورات العالمية في المجالات المختلفة، فإن الترابط المستقبلي بين هذه القطاعات يجب أن يُبنى من خلال نظرة شمولية، وعلى أساس الهدف والغاية من إيجاد وزارة متخصصة للاقتصاد الرقمي والريادة، ما يُظهر أهمية التحول الرقمي والاعتماد على التكنولوجيا في القطاعات المختلفة وليس في قطاع الاتصالات فقط، رغم أنه يمثل البنية التحتية للوصول إلى الرقمنة.

وتطبيقاً لهذه النظرة الشمولية، لا بد أن تقوم الوزارة بصياغة أهدافها الاستراتيجية وخططها المستقبلية، نحو الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي من خلال عمل مؤسسي مترابط مع الجهات المعنية في القطاعات الاقتصادية كافة، وبما يضمن تهيئة الأردن لاغتنام فرص مستقبل الإنتاج المستندة إلى النقل المعرفي لأدوات الثورة الصناعية الرابعة، وخصوصاً إنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي وأجهزة الاستشعار الذكية، وبالتالي رفع تنافسية القطاعات الاقتصادية من جوانبها المختلفة. وهذا كله يؤكد على حتمية الارتباط الحقيقي بين القطاعات الاقتصادية.

